www.daralthaqafa.com

أحكام المسؤولية العقدية

دراسة مقارنة

المحامي الدكتور
بخيت محمد الدعجة
كلية الحقوق - جامعة الزرقاء

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

346, 022

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2023/5/2546)

المؤلـف: بخيـت محمـد الدعجـة

الكتـاب: أحكـام المسؤوليـة العقديـة

الواصفات: الالتزامات (قانون) - الأضرار (قانون) - العقود - الشريعة الإسلامية القانون المدني - القانون المقارن

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9923-15-217-1

الطبعة الأولى 2024م - 1445هـ

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved © Copyright

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:

دار الثقافة للنشر والتوزيع

أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984عمان - الأردن

Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي

عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د

هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة

عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261

الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962 +) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

أحكام المسؤولية العقدية

دراســـة مقارنـــة

المحامي الدكتور
بخيـت محمـد الدعجـة
كلية الحقوق - جامعة الزرقاء

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1445هـ-2024 م

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة 7

الفصل التمهيدي

الملامح العامة لنظرية العقد

المبحث الأول: نظرية العقد 14

المبحث الثاني: التنظيم القانوني للعقد 37

الفصل الأول

الأحكام الناظمة للمسؤولية العقدية

المبحث الأول: طبيعة المسؤولية العَقْدِية 57

المطلب الأول: مفهوم الالتزام العقدي 58

المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية العَقْدِية 64

المبحث الثاني: أركان المسؤولية العَقْدِية 73

المطلب الأول: ماهية أركان المسؤولية العَقْدِية 73

المطلب الثاني: التنظيم القانوني للمسؤولية العَقْدِية 104

المبحث الثالث: الموازنة بين المسؤوليتين العَقْدِية والتقصيرية 109

المبحث الرابع: صور المسؤولية العقدية الجدلية 142

الفصل الثاني

آثار نهوض المسؤولية العقدية

المبحث الأول: الخطأ كأساس لقيام المسؤولية العقدية 185

المطلب الأول: أنواع الخطأ العقدي 192

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: صور الخطأ العَقْدِي الاستثنائية 199
المبحث الثاني: تعديل أحكام المسؤولية العَقْدِية 220
المطلب الأول: شرط الإعفاء من المسؤولية العَقْدِية 223
المطلب الثاني: الشروط المعدلة لأحكام المسؤولية العَقْدِية 227
المبحث الثالث: أثر الإخلال بالالتزام التعاقدي 234
المطلب الأول: التنفيذ العيني 234
المطلب الثاني: التنفيذ بطريق التعويض 239
المبحث الرابع: أحكام خاصة في المسؤولية العقدية 256
المطلب الأول: انقضاء الالتزام دون وفاء 256
المطلب الثاني: الجوانب الشكلية في المسؤولية العقدية 270

الخاتمة 289
المراجع 295

www.daralthaqafa.com

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي العربي الأمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، ، ، وبعد.

لا شك أن نقطة الانطلاق في التشريعات المدنية تتمحور حول واقع المسؤولية المدنية ومدى تطورها ومواكبتها للتحديات المعاصرة، فهي نقطة الارتكاز في الفلسفة القانونية للقانون المدني، والتي تتصف بالازدواجية من مسؤولية تقوم على إثر الإخلال بالتزام مصدره العقد، ومسؤولية تقوم لدى الانحراف بالسلوك ومخالفة القواعد القانونية والإضرار بالغير.

وقد توجه الفقه فيما مضى إلى مبدأ ازدواجية المسؤولية المدنية وميز بينهما في مسألة التطبيق إلى مسؤولية عَقْدية ومسؤولية تقصيرية، حتى ظهر توجه فقهي آخر في أواخر القرن التاسع عشر ينادي بأحادية المسؤولية ولا يعتد بالاختلاف بين هاتين المسؤوليتين، وقد استشهد أصحاب هذا التوجه بأن أية فوارق لا ترتقي لأن تكون حدًّا فاصلاً بينهما.

فقد يقع الإخلال بالالتزام المدني لأي سبب كان، فالالتزام والحق وجهان لعملة واحدة، فإن تعددت الحقوق تتعدد الالتزامات؛ الأمر الذي يقودنا للبحث في أهم عنصر، والذي يتمثل في جانب المسؤولية؛ فهي التبعة أو المؤاخذة، وقد تكون أدبية أو جنائية أو سياسية أو مدنية.

فالمسؤولية عمومًا تعرف بأنها: "حالة الشخص الذي ارتكب أمرًا يستوجب المؤاخذة"[1]، أما المسؤولية المدنية (Responsabilité Civile) على وجه الخصوص فقد عرفها الفقه[2] أنها "الحالة القانونية للشخص الذي يكون قد ارتكب خطًا نشأ عنه ضرر لشخص الغير أو ماله أو شرفه، فأصبح ممكنًا إجباره قضائيًا على تعويض

(1) فايز أحمد عبد الرحمن، المسئوليتان العَقْدِية والتقصيرية ومدى أحقية المضرور في الجمع أو الخِيَرَة بينهما، ص 3.

(2) سليمان مرقس، في نظرية دفع المسؤولية المدنية، ص 11. كما وعرفها مرقس في مقدمة مؤلفه مسئولية الراعي المفترضة عن فعل المرعى: "حالة الشخص الملتزم قانونًا بتعويض ضرر سببه للغير".

www.daralthaqafa.com

هذا الضرر"، وفي توضيح فقهي آخر[1] جاء القول: "المسؤولية المدنية تقوم حين يخل الفرد بما التزم به قبل الغير قانونًا أو اتفاقًا، والجزاء فيها تعويض الضرر الناشئ عن هذا الإخلال".

فالمسؤولية المدنية بشقيها العَقْدِية والتقصيرية مازالت من أبرز وأهم الموضوعات التي تناولتها القوانين المدنية، حيث لا زالت بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة؛ خاصة في ظل معاناتها من إشكالية مواكبة التطور الاجتماعي المستمر، والتقدم الصناعي والعلمي والاقتصادي والتكنولوجي.

ونجد أن المشرع الفرنسي قد استجاب لحقيقة ضرورة تطوير النص القانوني ليواكب المستجدات والتطورات، ومنها المصادر والأحكام العامة للالتزامات والإثبات؛ إذ لبَّى نداء الفقه القانوني بالتعديل، والتغيير، والإصلاح، من خلال تعديل القانون المدني الفرنسي لسنة (1804)، بموجب المرسوم رقم (131 لسنة 2016)، المنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية في العدد (35)، بتاريخ 2016/2/11، والذي أصبح نافذًا اعتبارًا من 2016/10/1، ليتضمن هذا المرسوم تعديلاً أكبر وأوسع نطاقًا للجزء الأساسي من القانون المدني.

وسنسلط الضوء في هذه الدراسة على جوانب أحد شقي المسؤولية المدنية ألا وهي المسؤولية العَقْدية (Responsabilité Contractuelle)، وهي مسؤولية ذات طابع خاص مستقل أحكاماً وتنظيماً عن المسؤولية العمومية، إلى جانب أن طابعها المتعلق بالجانب الاقتصادي والمعاملات المالية بين الأفراد يعطيها حيزاً كبيراً من الأهمية، ولاشك أن العناية بتلك المسؤولية ومصدر نهوضها مؤداه حفظ عصب الحياة الاقتصادية والأمن المالي المجتمعي والأخلاقي، سيما أن ذلك أيضاً يحفظ هيبة العقد ويصون سلطان الإرادة وحريات الأفراد خاصة أننا في عصر تشعبت فيه العلاقات المالية والاقتصادية عموماً مما أدى إلى تضارب المصالح؛ الأمر الذي يحتم علينا وضع الضوابط الفاصلة فيما يتأتى إثر قيام العلاقات التعاقدية وعلى وجه الخصوص نهوض المسؤولية العَقْدِية تحت مظلة حفظ الحقوق وضمان سير العجلة الاقتصادية.

(1) حسين عامر وعبد الرحيم عامر، المسؤولية المدنية ـ التقصيرية والعقدية، ص 11، فقرة 13.

www.daralthaqafa.com

وبناء عليه سيصار إلى تناول مفهوم المسؤولية العَقْدِية، مصـدرها، أركانهـا، صورها، أساس قيامها، آثار نهوضها، مدى جواز تعديل أحكامها، الأحكام الخاصة، تنظيمها القانوني، موقف القضاء، ووجهة النظر الفقهية، بالإضافة لضرورة التطـرق لتميزها عن غيرها من المسؤوليات المدنية، وذلك على نحو دراسة مقارنـة تتضـمن التشريع والفقه الأردني والمصري والفرنسي والفقه الإسلامي ما أمكن.